

الفصل السابع والعشرون

التجارة

لقد كان الشرق الأدنى في طول العصور التي نعرفها من تاريخه بعيداً جداً عن مبدأ تقسيم العمل ، وهو المبدأ الذي تقضى به الطبيعة ، والذي يجعل إنتاج الثروة من شأن الرجل ، والحفاظ عليها من شأن المرأة . ولم يستلفت نظر هيرودوت اشتغال النساء بالتجارة إلا بمصر حيث كُنَّ يَقُمنَّ بالبيع والشراء^(١) . ويحكى القدسي في كلامه عن مدينة بيار بشمال إيران أن « السوق في الدور والباعة نسوان »^(٢) . وقد لاحظ الرحالة ماركو بولو أن نساء التتر « يُعالجن كل أنواع التجارة »^(٣) . ونلاحظ أن الشعوب الحربية المتعاقبة كانت دائماً تنظر إلى التجارة نظرة الاحتقار . ويحكى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه — وكان أحسن من يعبر عن الروح الأولى للإسلام — أنه ذُكر أمامه حديث الاستئذان وكان قد نسيه ، وطلب البيئنة عليه ، فلما جاءه به أبو سعيد الخدري قال عمر : أخنى على من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ! ألماني الصفق بالأسواق ، يعنى الخروج للتجارة^(٤) . وكان الأمويون أيضاً لا ينظرون للتاجر بعين التقدير ، ولم يكن هذا ناشئاً عن إشتغالهم مما أشار إليه عمر ، بل لأنهم كانوا جيلاً من المحاربين الفرسان وأمراء القطائع ، حتى لا نجد للتجار شأنًا في تاريخهم . وقد أحدث القرن الثالث في هذا الباب انقلاباً كبيراً ، فلما جاء القرن الرابع أصبح

(١) انظر الفصل الخامس بالأخلاق والعبادات .

(٢) القدسي ص ٣٥٦ . (٣) Marco Polo, I, 4

(٤) صحيح البخارى : كتاب البيوع .

التاجر الفنى هو ممثل الحضارة الإسلامية التي صارت من الناحية المادية مظهراً من مظاهر البذخ والأبهة ، وبعثاً على الاستطالة في ذلك ، ففى أواخر القرن الثالث لم يترفع بدر بن حسنويه - وكان فى منصب من المناصب الجليلة فى الدولة - عن أن يبتاع خاناً بمدينة همدان ، ويفرده باسمه ، ويقيم فيه من يبيع ما يرد من الأئمة المختارة فى أعماله ، وقدّر أن ينال من وراء ذلك نحواً من ألف ألف ومائتى ألف درهم ، ولكن ذلك شق على أبى سعيد بن الفضل ، وكان ينظر فى أعمال همدان والمهين وسهرورد من قبل مجد الدولة ، وتصور أنه طريق لخروج ارتفاع البلد عن يده فوضع قوماً من الديلم على أن يقصدوا الرسول الذى أرسله بدر لعقد ضمان الخان على من يرغب فيه ويوتقوا به ، فقصده وكبسوا داره ، وأخذوا ما كان معه من المال^(١) . وفى ذلك العصر انعكس بعض النشاط التجارى فى الأسواق ودور الصرافين ، ولكن كان فيها الكثير من الأساليب الخلابية والقدرة على استهواء الناس . ولما كان كل تاجر رجلاً فإن أثمان البضائع وأسعار أنواع النقود التى يجلب عددها عن المصر كانت تختلف وتتعد وتتشابك على أيدي الغامرين من المتعاملين المهرة فى جميع البلاد ، مع اتساع نطاق الخبرة بالدنيا والمعرفة بأخلاق الناس . وكانت التجارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى مظهراً من مظاهر أبهة الإسلام ، وصارت هى السيدة فى بلادها ، وكانت سفن المسلمين وقوافلهم تجوب كل البحار والبلاد ، وأخذت تجارة المسلمين المكان الأول فى التجارة العالمية ، وكانت الإسكندرية وبنداد هما اللتان تقرران الأسعار للعالم فى ذلك العصر فى البضائع الكالبية على الأقل . وكان التجار اليهود^(٢) الذين يأتون من مقاطعة بروفانس بفرنسا يسون عند المسلمين

(١) كتاب الوزراء ص ٤٧٨ .

(٢) يسون الرهدانية ويقول سبونسن Simonsen, Revue d, Et. Juives, 1907 .

في القرن الثالث الهجري باسم مجرد ، وهو «تجار البحر»^(١) . وقد وصفهم المسلمون بأنهم يسافرون بين الشرق والغرب ويحملون من «فرنجة» الخدم والغلمان والجواري والديباج والخبز الفائق والقراء والسنور ، ويركبون البحر من فرنجة ويخرجون بالفرما ، ويحملون تجارتهم على الظهر إلى القلزم ، ثم يركبون البحر الشرق من القلزم إلى جدة والجار ، ثم يمضون إلى السند والمند والصين ، فيحملون من الصين المسك والعود والكانفور والدارصيني وغير ذلك ، ويرجسون إلى القلزم ، ثم يتحولون إلى الفرما ، ويركبون البحر الغربي ، فربما عدلوا بتجاراتهم إلى القسطنطينية فباعوها للروم ، وربما صاروا بها إلى بلاد الفرنجة فباعوها هناك ، وإن شاءوا حملوا تجارتهم في البحر الغربي ، فخرجوا بأنطاكية وساروا برا إلى الفرات فركبوا في دجلة إلى الأبله إلى عمان والمند والصين ، وكانوا يتكلمون العربية والإنجليزية والفارسية والرومية ، وهم تجار البهائم الذين يقال لهم الرهدانية أو الراذانية^(٢) . وبعد ذلك لا نجد في القرن الرابع ذكراً لهؤلاء التجار الذين خلفوا التجار الشاميين الذين كانوا حتى العصور الوسطى يستوطنون نهر الرون ، وذلك لأن ظهور شأن التجارة الإسلامية ونمائها أخرج التجار الأجانب من البحار .

وكان الأمر الكبير الذي تم في القرن الرابع الهجري هو فتح الطريق التجاري إلى بلاد الروس في الشمال . وكانت تتم بعض الملاقات قبل القرن

= لأنها نسبة إلى نهر الرون ، ولكن دي غوي لا يوافق على هذا التفسير الغريب ، De Goeje ، Verslagen en Mededeelingen, Amsterdam P. 141, f. 1909, p. 253 . ورأى أنه غير وجهه . وقد تكلم عن سفن اليهود في البحر الأبيض في ذلك العصر (آخر القرن التاسع الميلادي) بيبولوس في تاريخ شارل الأكبر ، فقال : يرى الانسان في مدينة من مدن الشاطئ بقالة الربونية سفناً يتولى البعض منها سفن يهودية ويقول البعض إنها أفريقية أو سفن لتجار بريطانياين Nother Balbuius, Karl. II, Kap. 14 (١) ابن النقيب ، ص ٢٧٠ .

(٢) ابن خردادبه ، ص ١٤٣ - ١٥٤ ، وابن النقيب ، ص ٢١٠ .

الرابع بين بلاد الروس وبين بلاد الإسلام ، فقد وصف لنا ابن خرداذبة مسلك تجار الروس من بلادهم إلى بلاد الإسلام بقوله : « فأما مسلك تجار الروس ، وهم جنس من الصقالبة ، فإنهم يحملون جلود الخنز وجلود الثعالب السود والسيوف من أقصى صقلية إلى البحر الرومي ، فيمشرم صاحب الروم ، وإن ساروا في تنيس نهر الصقالبة مروا بمطليح مدينة الخنز فيمشرم صاحبها ، ثم يصيرون إلى بحر جرجان فيخرجون في أى سواحله أحبوا ، وربما حلوا تجارتهم من جرجان على الإبل إلى بغداد ، ويترجم عنهم الخدم الصقالبة ويدعون أنهم نصارى فيؤدون الجزية »^(١) . وفي سنة ٣٠٩ هـ - ٩٢١ م حدث اتصال سياسى بين الخليفة وبين ملك أهل القلجيا^(٢) ، وفي العام التالى أسلم هذا الملك وأسلم أهل بلاده^(٣) ، وفي ذلك العصر تولى شؤون الجزء الشمالى الشرقى من مملكة الإسلام لأول مرة حكام أكنفاء وهم آل سامان ، وكان لذلك أكبر شأن فى تاريخ الإسلام ، فإنهم حفظوا نفوذ البلاد وساروا بها إلى النماء والمجد ، وضمنوا للتجار الأجانب ربما هادئا ، ومعظم النقود العربية التى اكتشفت فى شمال أوروبا ترجع إلى القرن الرابع الهجرى ، وأكثر من ثلثها من نقود السامانيين^(٤) . وكانت بلاد الروس منذ ذلك العصر وفى أثناء الحروب الصليبية هى الطريق بين شمال أوروبا وبين الشرق^(٥) ، وكما أن الإسلام وجد طريقه إلى الشمال فكذلك نال فى المشرق بلادا أخرى واسعة (انظر الفصل الأول من الجزء الأول من هذا الكتاب) ؛ ففي عام ٣٣١ هـ - ٩٤٣ م أرسل ملك الصين بخطب ود نصر بن أحمد السامانى ، ويطلب مصاهرته ؛ فرضى نصر أن يزوجه ابنة من ابنة ملك الصين ،

(١) ابن خرداذبة ص ١٥٤ ، وابن الفقيه ص ٢٧١ . (٢) وذلك بإرسال ابن فضال ، وقد وصل إلينا بعض ما حكاه . (٣) مروج الذهب ج ٢ ص ١٥ .
(٤) Heyd, Levanthandel, I, 69
(٥) Schumberger, Epopée byzantine, n. 9.

فتفتح هذا أمام التجار المسلمين الطريق إلى الصين^(١) ، وفي القرن الرابع الهجري أضيفت إلى مملكة الإسلام أجزاء كبيرة من بلاد الهند ذات شأن تجارى عظيم . هذا وقد كان في بلاد الصقالبة الشمالية من جهة أخرى قلاقل شديدة في القرن الرابع ، وذلك بسبب زحف النرمانديين الذين ركبوا نهر الفلجا وساروا فيه عام ٢٧٠ هـ - ٨٨٣ م ، وعام ٢٩٧ هـ - ٩١٠ م ، وعام ٣٠٠ هـ - ٩١٢ م ، ويقال إنهم في المرة الأخيرة كانوا خمسمائة سفينة على كل منها ثلاثمائة رجل ، فوصلوا بحر الخزر فهبوا كل شيء ، وفي عام ٣٥٨ هـ - ٩٦٩ م خربوا عاصمة الخزر^(٢) . وربما كان هذا هو السبب في انقطاع الزيارات الودية بين بلادهم وبلاد الإسلام ، في ذلك العصر ، ولكن ظل تجار القرم يذهبون إلى الخزر كما كان الحال من قبل^(٣) ، وأصبح الخزر م الوسطاء في اجتلاب البضائع من الشمال ، وكان الشيء الوحيد الذى تصدره بلاد الخزر مما تنتجه هو غرما السمك ، أما ما كانوا يصدرونه من المسل والشمع والوبر ، فكان يحمل إليهم من ناحية الروس^(٤) . وكان تجار اليهود يستأثرون بأهم ما كانت تصدره أوروبا ، وهو الغلمان والجوارى ، وفي عام ٣٥٦ هـ - ٩٦٥ م كان يختلف إلى مدينة براج - وكانت أكبر سوق للرقيق في أوروبا - مسلمون ويهود وترك من بلاد الترك يحملون البضائع وقطع الذهب البيزنطية ، ويعودون بالرقيق والمصفيح والفراء^(٥) . وقد نشأ عن هذا التقدم التجارى ازدهار الجاليات الإسلامية في كثير من الأطراف التى تلب عليها غير المسلمين ، فكان يرأسهم مسلم ، ولا يقبلون حكم غير المسلمين فيهم ، ولا يتولى حدودهم ولا يقيم عليهم شهادة إلا المسلمون وإن

(١) معجم البلدان لياقوت تحت كلمة مين قلا عن أبي دلف .

(٢) ابن حوقل ص ٢٨١ . وانظر Dorn, Caspia, Mém. Acad. St. Peteribourg.

1875 . (٣) ابن رسته ص ١٤١ . (٤) ابن حوقل ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٥) Westberg Ibrahim Ibn Ja'qûbs Reiseberichte s. 53, 155

تَلُّوا ، وذلك مثل بلاد الخزر والسيرير واللان وغانة وكوغة وسيمور (المند) (١) ، وكان بالصين أيضاً جالية إسلامية (٢) ؛ بل كان في كوريا أيضاً جالية من التجار المسلمين (٣) . أما في بوزنطة فكان لا يُسمح لتجار المشرق أن يقيموا أكثر من ثلاثة أشهر (٤) ، وكانت أكبر جالية للمسلمين في الإمبراطورية الرومانية تقيم بمدينة أطرابزند (٥) .

وقد حكى لنا كُستاس Cosmas الرحالة الهندي في منتصف القرن السادس الميلادي خبر مناظرات جرت في مجلس ملك سرنديب بين تاجر رومي وآخر فارسي أراد كل منهما أن يثبت أن ملك بلاده أقوى ، وغلب التاجر الرومي صاحبه آخر الأمر ، وذلك بأن أخرج قطعة ذهبية جميلة من العملة البوزنطية التي يُتعامل بها في جميع البلاد ؛ على حين أن الفارسي لم يستطع أن يخرج إلا عملة من الفضة ، ومن الصحيح في هذه الحكاية أنه كان بين البوزنطيين وبين الدولة الساسانية معاهدة خاصة بالعملة تقضى بأن يضرب الساسانيون نقوداً من الفضة فقط ، ويتخذوا العملة الرومية الذهبية عملة لهم (٦) ، ولهذا شاع في بلاد الإسلام التي كانت تحت حكم الرومان من قبل العملة الذهبية ، على حين أن بلاد القرم كانت عملتها الجارية الدرامم الفضية ، وقد ذكر يحيى بن آدم (المتوفى عام ٢٠٣هـ - ٨١٨م) أن العملة في العراق هي الدرهم وفي الشام الدينار وفي مصر الدينار أيضاً (٧) ، ونلاحظ أنه في هذا العصر الذي ندون تاريخه كانت العملة الذهبية تنفذ وتنتشر شرقاً ، وهذه

(١) ابن حوقل ص ٢٢٥ ، و ١٦١ ، ١٤٤ ، ١٤٢ Merv. de l'Inde.

(٢) انظر الفصل الخامس بالملاحه البحرة . (٣) ابن خردادبة ص ٧٠ .

(٤) Vogt, Basile, I. n. 303 . (٥) المقدسي ص ١٤٨ .

(٦) Oelzer, Byzantinische Kulturgeschichte, 1909, s. 79 وكذلك كان بين

بوزنطة وبين كلودوج ملك الفرنجة معاهدة كهذه .

(٧) كتاب المراج طبعه جوينبول ص ٥٢ .

أكد علامة من علامات وحدة التجارة الإسلامية . ففي أول القرن الثالث الهجري كانت عطايا الخليفة تحسب بالدرام ، وفي أوائل القرن الرابع الهجري دخلت العملة الذهبية بغداد وصار حساب الحكومة بالدنانير ، وقد تمت الخطوة الحاسمة بين عامي ٢٦٠ هـ - ٨٧٤ م و ٣٠٣ هـ - ٩١٥ م ، ففي السنة الأولى ذكر ارتفاع العراق بالدرام الفضة^(١) . أما في الثانية فقد ذكر بالذهب^(٢) ، وقد زال مع زوال الحساب بالدرام الفضية حساب الأشياء بنوعها ، وهذه نقطة طريفة ، ففي عام ٢٦٠ هـ - ٨٧٤ م كان يذكر في ارتفاع العراق مقدار الحاصلات من الخنطة والشعير مثلاً وما يقابلها بالدرام . أما في عام ٣٠٣ هـ - ٩١٥ م فقد بطل ذلك ، ويتبين من قانون نشره رؤساء اليهود بالعراق في عام ٧٨٧ م أن كثيراً من الثروة صار يعتبر ثروة منقولة ، ويقضى هذا القانون بأن تؤخذ للوفاء بتسديد ديون المدين الثروة المنقولة لا الثروة الكبيرة غير المنقولة وحدها^(٣) ، وكانت الممتلكات الفردية مع هذا تحصى بالدرام والدنانير ، فثلاً ذكر في ترجمة ابن يحيى ثعلب النحوي اللغوي المتوفى عام ٢٩١ هـ - ٩٠٤ م أنه خلف أحداً وعشرين ألف درهم وألني دينار ودكاكين بباب الشام قيمتها ثلاثة آلاف دينار^(٤) . ولكن العطايا التي كانت توهب للشراء مثلاً كانت دراهم على الطريقة القديمة^(٥) ، ولا شك أن هذه العطايا لم يكن ينظر إليها كما ينظر لمسألة تجارية ، وقد انتهى إلينا شيء من شعور الناس بتقدير نوعي النقود القديم والجديد ، فأما البلاد الشرقية لمملكة الإسلام فقد ظلت تتعامل بالدرام الفضية حتى في أثناء القرن الرابع الهجري ، فيقول الأصبخري إن « نقود أهل بخارى الدرهم ولا يتعاملون بالدينار وهي

(١) قدامة بن جعفر ص ٢٣٩ .

(٢) Kremer, Einnahmebudget

(٣) Graetz, Geschichte der Juden V, 4 Aufl. s. 196

(٤) الإرشاد لياقوت ج ٢ ص ١٥٣ . (٥) كتاب الوزراء ص ٢٠٢ .

كالعرض، وربما كانت الدراهم تبدأ جاريًا في بعض المدن الكبرى^(١)، أما في فارس فكان البيع والشراء بجميع فارس بالدراهم وكانت الدينانير عديم بالعرض^(٢). وقد راعى صغار اللوك الذين ضربوا العملة لأنفسهم تحت رئاسة الخليفة أو مستقلين عنه أن يخرجوا للتعامل أكبر عدد ممكن من أصناف العملة، وكان في قوائم أسعار العملة التي بين أيدي الجهابذة في ذلك العصر شيء من الطرافة، كما نستطيع أن نستنتج ذلك من أصناف العملة التي ذكرها للقدسي^(٣)، وكان الدينار في القرن الرابع الهجري يساوي نحو الأربعة عشر درهما^(٤). وكان من أثر انفصال القسم الشرقي من مملكة الإسلام عن قسمها الغربي الذي كان وحده يتمتع بجزأين الذهب أن ارتفعت أسعار العملة الذهبية في المشرق ارتفاعًا هائلًا في أواخر القرن الرابع. والمقريري قد بالغ حين قال إن الناس في مصر لم يرد ذكر الدرهم على ألسنتهم لأول مرة إلا أيام الفتر التي كانت في عهد صلاح الدين، لأنهم كانوا قبل ذلك يتعاملون بالدينانير^(٥). وفي أواسط القرن الرابع ضرب ركن الدولة بن بويه ديناراً نصفه أو أكثره من النحاس، وكان هذا الدينار يقبل في عام ٤٢٠ هـ - ١٠٢٩ م بثلك قيمة الدرهم المعتاد^(٦). وفي عام ٤٢٧ هـ - ١٠٣٦ م حاولت حكومة بغداد أن تقوى العملة البغدادية فأمر الخليفة بترك التعامل بالدينانير المصرية الغربية، وأمر الشهود ألا يشهدوا في كتاب ابتياع ولا إجارة ولا مداينة تذكر فيها الدينانير الغربية؛ فخلد الناس عن هذه العملة إلى غيرها^(٧). ومن جهة أخرى

(١) الأصفهري ص ٣١٤، ٣٢٣. (٢) نفس المصدر ص ١٥٦.

(٣) انظر أيضا رسائل المنان طبعه التتطينية ١٢٩٨ هـ ص ١١.

(٤) أمديوز (تخليق رقم ١) في كتاب الوزراء ص ٣٦ وفي عام ٤٢٣ هـ - ١٠٣٢ م

ضرب ناصر الدولة بن حمدان ديناراً كاملاً قيمته ثلاثة عشر درهماً، على حين أن الدينار كان يساوي من قبل عشرة دراهم JA, Sér. VII, Bd. 13, 259. وكان الدينار أحياناً يساوي

خمس عشر درهماً (مخالف الهند ص ٥٧). (٥) JA, Sér. VII, Bd. 14, P. 524.

(٦) Amedroz, JRS, 1906, 475. (٧) للتنظيم لابن الجوزي ص ١٩١.

خفت وزن الدراهم الفضية حتى صار الحسنة وعشرون والأربعون والمائة وخمسون أحياناً بدينار^(١) ، وفي عام ٣٩٠ هـ - ١٠٠٠ م شغب حرس الديلم وقصدوا دار الوزير ناثرين لفساد العملة الذهبية^(٢) ، وكان للعملة الزائفة ثمنها المحدد جهازاً وإن كان زهيداً كما هو الحال اليوم ، وكانت الدراهم المزيفة تسمى المزبقة^(٣) ، وكانت بمكة مثلاً أربعة وعشرون بدرهم من الدراهم النقية ، وكانت تبطل يوم السادس من ذي الحجة إلى آخر الموسم^(٤) . وكان البعض يزيّف الدراهم النقية كما يفعل المزيفون في عصرنا ، ولكن لما كانت العملة توزن فلم يكونوا يردونها بل كانوا يصنعون عملة يتوفّر لها الوزن الصحيح مستعيضين عما ينتقصونه من الذهب باستعمال الزئبق أو الأنتيمون^(٥) .

وكانت الفلوس تتدرج على أساس القاعدة السادسة ، فكان الدرهم يساوي ستة دوانق ، وكان الدانق اثني عشر قيراطاً ، والقيراط أربعة وعشرين طوجاً ، والطسوج ثمانية وأربعين حبة ، وكانت العملة الفضية المكثرة تستعمل في المعاملات اليسيرة رغم أن ذلك كان يلقى الاعتراض دائماً^(٦) .

وكانت المعاملات الضخمة تستدعي وسائل للدفع ، مأمونة من الضياع ، خفيفة الحمل ، بعيدة عن تناول اللصوص^(٧) . ومعظم هذه الوسائل يحمل أسماء فارسية ، فيذكر عن أحد العلماء أنه سافر إلى الأندلس ومعه سفتجة وخمسة آلاف درهم نقداً^(٨) . ويحكى عن ناصر خسرو الرحالة الفارسي أنه لما خرج من أسوان بمصر

(١) كتاب الوزراء، ص ٣٦ هامش رقم ١ . (٢) كتاب الوزراء، ص ٤٠٢ .

(٣) مادة زبق عند الجوهري ، وكانت الفضة التي تضرب تذاب مع الزئبق انظر

Amedroz, JRAS, 1906, p. 479 (٤) المقدسي ص ٩٩ .

Abu Jûsuf, JA, Sér, VII, Bd., 19 p. 29 (٥)

(٦) نفس المصدر ص ٢٥ - ٢٦ .

(٧) محمد بن ناصر بن عبد الله، Die Sufaga und Hawala der Araber, Jur. Dissert. Königs, berg, 1899

(٨) ناصر خسرو، (A) نصاب مع الدانق ص ١٠٠ .

أخذ خطاباً من صديق له كتبه إلى وكيه في عيذاب بأن يعطى ناصراً كل ما يريد
ويأخذ منه مستقداً ليضاف إلى حساب الصديق^(١) . وكذلك أرسل الأخشىد
صاحب مصر إلى نائبه ببضاد سفايح بثلاثين ألف دينار ليسلمها للوزير ابن مقلة
أيام أن كان مصروفاً^(٢) . وكان من وسائل المعاملات الصك ، وهو في الأصل
سند الدين ، وكان الرجل إذا اشترى عقاراً كضيعة مثلاً كتب صكاً بشرائها^(٣) .
ويحدثنا ابن حوقل أنه رأى بأودغشت صكاً بآتين وأربعين ألف دينار كتب
بدين علي محمد بن أبي سعدون من أهل سجلماسة لرجل من أهلها وقد شهد عليه
المدول^(٤) ، وهذا يدل على أن الورق في ذلك العصر كان قد بلغ إلى مسافة كبيرة
في وسط الصحراء الكبرى . وكان الصك بالمرق أشبه بالشيك الرسمي عندنا ،
وكان للجبيذ مع وجود هذه الصكوك شأن كبير ، ويُذكر لنا حتى في القرن
الثالث الهجري أن أحد العمال كان يكتب الصكوك للجبيذ^(٥) ويذكر عن جحلة
الشاعر المتوفى عام ٣٢٤ هـ أن بعض الرؤساء صك له صكاً فدافه الجبيذ حتى
خبر فكتب لذلك الرئيس :

إذا كانت صلاتكم رقما تخطط بالأنامل والأكف

ولم تكن الرقاع تيمر فعاً فما خطى خفيه بأف ألف^(٦)

ويحكى عن هذا الشاعر أنه - وكان إلى جانب الشعر مفضياً - أن

الحسن بن مخلد وهب له خمسمائة دينار أعطاه رقعة بها على صديق فتوجه إليه ،

(١) رحلة ناصر خسرو ص ٦٤ من طبعة شير . (٢) المغرب لابن سعيد ص ٣٢ .

(٣) صحيح البخاري طبعة ١٣٠٩ هـ ج ١ ص ١٤٨ ، وكتاب الألفاظ ج ٥ ص ١٥٠ ،

وديوان ابن المعتز ج ١ ص ١٣٧ ، وكان الاصطلاح أن يقال صك فلان على فلان كفاً -

كتاب الوزراء ص ٧٧ . (٤) ابن حوقل ص ٤٢ ، ص ٧٠ ، وكانت المسافة بين

سجلماسة وأودغشت إحدى وعشرين مرحلة (المغرب لبكري ص ١٥٦ وما بعدها) .

(٥) كتاب الحسن والساوي للبيهي ، ولعل هنا يرجع أصل الحكايات المتعلقة

بهارون الرشيد . (٦) الإيضاح لياقوت ج ١ ص ٢٨٥ .

فأنهمه الصيرفي أن الرسم أن ينقصه في كل دينار درهما ، وخيره بين ذلك وبين أن يركب معه ويقم عنده يومه وليته ليشرب ويسمع توقيمه ، فلما أصبح الصباح أعطاه الخمسة دينار ؛ وأهدى إليه فوقها خمسة درهم^(١) . ويحكى عن جهبذ آخر أكثر حبا للفن أنه جاء إليه شاعر ليقبض مالا فلم ينقصه شيئا ؛ بل أعطاه خمسين دينارا من عنده ، وذلك لإعجاب به بالقصيدة التي مدح الشاعر بها الأمير^(٢) . وإذن فقد كانت المهام التي يقوم بها الجهبذ كثيرة ، فلا عجب أن يمدحنا ناصر خسرو وأنه كان بسوق الصرافين بمدينة أصفهان مائتا صراف^(٣) . وكانوا جميعا يجلسون في سوق واحد يسمى سوق الصرافين ، ولم يكن عن الصراف غنى في سوق البصرة حوالي عام ٥٤٠٠ هـ - ١٠١٠ م فقد كان العمل بهذا السوق أن كل من معه مال يعطيه للصراف ويأخذ منه رقاعا ثم يشتري ما يلزمه ويحوّل ثمنه على الصراف ولا يعطون شيئا غير رقاع الصراف طالما كانوا بالمدينة^(٤) . ويظهر أن هذا هو أرقى ما وصل إليه التعامل المالى في المملكة الإسلامية^(٥) ، وغماله دلالة أن يظهر ذلك في مدينة البصرة المشهورة بتجارها ، والتي تقع على الحدود بين فارس والعراق ، وذلك لأن أهل البصرة واليمن وأهل فارس كانوا أحسن تجار المملكة الإسلامية ، وكان لهم جاليات في جميع البلاد التي تجلب منها التجارة ، وعم أشبه بالسوابيين والسويسريين في الوقت الحاضر . ويقول ابن الفقيه الممداني في كتاب البلدان حوالي عام ٥٢٩٠ هـ - ٩٠٣ م : « وقالوا أبعده الناس نجمة في الكسب

(١) نفس المصدر ص ٣١٨ - ٣٩٩ . (٢) كتاب الديارات ص ١٨٨ .

(٣) رحلة ناصر خسرو ص ٢٥٢ من الترجمة ، وقدم ناصر خسرو بأصفهان عام

٥٤٤٤ هـ - ١٠٥٢ م .

(٤) رحلة ناصر خسرو ص ١٢٠ من النص الفارسي .

(٥) ولكن لم يكن هناك نظام الجيرو *giros* كالذي بلغته في مصر على عهد

اليونان (انظر Preisigke, *Girwesen im griechischen Aegypten* Strassburg 1910

ونظام الجيرو هو نظام الحوالات .

بصري وحيرى ، ومن دخل فرغانة القصى والسوس الأقصى فلا بد أن يرى فيها بصريا أو حيريا»^(١) ، وكان أهل البصرة ينسبون إلى قلة الخنين إلى وطنهم ؛ حتى يحكى أنه وجد مكتوبا على حجر هذا البيت :

ما من غريب وإن أبدى تجلده إلا سيذكر عند العلة الوطن
وقد كتب تحتة : إلا أهل البصرة ، فكان أهل البصرة يحملونها في
رؤسهم^(٢) .

وكان الفرس منذ الدهر الطويل قد استوطنوا جدة وهي فرضة مكة^(٣) ، وكان يسكن بمدينة سجلماسة (بجنوب مراکش) كثير من أهل العراق وتجار البصرة والكوفة وبنغداد^(٤) ، وكذلك كانت الموانئ ذات الحركة التجارية القوية بالشام ، وهي طرابلس وصيدا وبيروت ، يسكنها قوم من الفرس نقلهم إليها معاوية ابن أبي سفيان^(٥) . وكانت مصرُ بلداً تجارياً^(٦) إلا أن المصرى الحق سواء أكان مسلماً أم قبطياً لا يمتاز حتى في أيامنا بالاستعداد الخاص للتجارة ، وكان يعرف المصرى في القرن الرابع بأنه لا يرى مستوطناً غير مصر إلا في النذرة^(٧) . وفي عصرنا هذا نجد اليونان والمشاركة والفرس وحتى الهنود هم الذين يقتطفون زبدة التجارة المصرية ؛ ومنذ القرن الثانى الهجرى كان بقصبة مصر جالية كبيرة قوية التأثير من أهل فارس ، ومنهم أخذ القاضي مرة ثلاثين رجلاً جعلهم ضمن اليهود ، وكان هذا المركز مرموقاً لا يقبل فيه إلا من هم أهل للشهادة^(٨) . وكان أكبر رجال الغنى والثروة بمصر في ذلك العصر هو أبو بكر محمد بن على المادرائى ،

(١) كتاب البلدان ص ٥١ .

(٢) رسائل المرى تلمبة مرجليوت ص ٧٥ . (٣) الأصبغرى ص ١٩ .

(٤) ابن حوقل ص ٤٢ . (٥) جغرافية اليقوى ص ٣٢٧ .

(٦) يقول المقدسى (ص ٣٥) من كان مراده التجارة فعليه بمصر أو عدن أو عمان .

(٧) لطائف المعارف ص ١٠١ . (٨) الكندى ص ٤٠٢ .

ولكنه لم يكن تاجراً ، وكان ارتفاع ضياعه يبلغ أربعمائة ألف دينار ، وأصله من أسرة عراقية^(١) .

وكان أكبر مناس لأهل العراق وفارس هم اليهود ، وكانت اليهودية على مقربة من أصفهان هي القسم التجاري لهذه المدينة الفارسية الكبيرة^(٢) ، وقد صرح بعض المؤرخين أن معظم التجار بمدينة تَستَر كانوا يهوداً ، وكانت تستر أكبر مركز لصناعة البُسط الفارسية . وكان الذي يقبض على ما يستخرج من الأؤلؤ في شواطئ جزيرة العرب رجلاً من اليهود^(٣) ، وكانت بلاد كشمير مغلقة أبوابها في وجه جميع التجار الأجانب ، ولم يكن يدخلها إلا قليل منهم وخصوصاً من اليهود^(٤) . وكانت الحرفة التي اقتص بها اليهود في المشرق أيضاً الاتجار بالعملة ، ويذكر أنه لما فرضت الحكومة على بطريك الإسكندرية جزية باهظة أواخر القرن الثالث الهجري حصل على المال اللازم بأن باع إلى اليهود أملاك الكنيسة وجزءاً من الكنيسة المعلقة^(٥) . وكان اليهود بين الصيارفة بقصة مصر حتى إنه في عام ٣٦٢ هـ - ٩٧٣ م غنم المحتسب طائفة منهم فشنبوا ، فأمر جوهر ألا يظهر يهودي إلا بغير^(٦) ، وفي القرن الخامس الهجري حُكي لناصر خسرو أن بمصر رجلاً يهودياً غنياً يسمى أباسعيد له مال كثير ، وأنه كان على سقف سرايه ثلاثمائة جرة من الفضة ، في كل واحدة منها شجرة مثمرة محملة^(٧) . أما في العراق فإننا نسمع ذكر رجلين من جهاذة اليهود ، وهما يوسف بن فنجاس وهارون بن

(١) المغرب لابن سعيد ص ١٥ ، ١٦١ - ١٦٣ .

(٢) المقدسي ص ٣٣٨ ، وبأصفهان اليوم حجة آلاف يهودي (انظر : Jackson

Peria p. 26. (٣) مكويه ج ٥ ص ٤٠٨ .

(٤) انظر فصل الحاصلات . (٥) كتاب الهند لليروني ج ١ ص ٢٠٦ من

ترجمة سخاو . (٦) بطرس بن راهب (في مجموعة Corp. Serip. orient. Christ

ص ١٣٢ ، وتاريخ الشيخ أبي صالح الأرمق ص ٤٨ أ . (٧) الانباط للمقريري ص ٨٧ .

(٨) رحلة ناصر خسرو ص ٨٠ من النص الفارسي .

عمران ، ومنها اقترض الوزير عشرة آلاف دينار في أوائل القرن الرابع الهجري^(١) . ويظهر أن هذين الرجلين كان لهما شبه بنك أو شركة ؛ لأنه لما خُلع الوزير على بن القرات عام ٣٠٦ هـ وطوب بالمال أقر بأن له عندهما سبعمائة ألف دينار^(٢) . وكان يوسف جهيد الأهواز ، أعنى أنه كان يقدم للدولة مالا معجلاً ينتظر سداه من خراج الأهواز ، وكان إذا أحضر لتمجيل المال يعتذر عادة بكثرة الأموال التي يلزمه تعجيلها ؛ وأنه لا يتمكن من الدفع^(٣) . وكان هذان المهيدان ومعهما زكريا بن يوحنا يسمون جهابذة الحضرة ، ومُخاطبون في المراسلات إلى أبي فلان ؛ فلان بن فلان أبقاه الله ، وهذه هي أقل درجة في المخاطبات ، فكان يُخاطب بها مثلاً صفار عمال البريد^(٤) . ثم إن اليهود الذين كان لهم الشأن الأول في صناعة البُسُط بمدينة تستر ، لم يكونوا صناعاً ، بل كانوا صيارفة^(٥) . ويحكى عن أبي علي الإسكافي المتوفى عام ٣٩٤ هـ أنه لما تولى بغداد من قبل بهاء الدولة ؛ قبض على اليهود وأخذ منهم ألوف دنانير وهرب إلى البطيحة^(٦) . وإذن فلا عجب أن نجد في لغة العرب لفظه مبلط (وهي اصطلاح مالى يهودى) تستعمل بمعنى المُفلس^(٧) .

وكان الروم والمنود إلى جانب أهل العراق والفرس واليهود هم أنشط تجار المملكة الإسلامية ، وقد نفذ الروم إلى أقصى البلاد ، حتى كانت لهم جالية من التجار في مدينة جيروفت التجارية بأواسط كرمان^(٨) ؛ أما التجار الأرمنيون

(١) v. Kremer, Einnahmebudget, s, 343 . (٢) مريب س ٧٤ .

(٣) كتاب الوزراء س ١٧٨ . (٤) نفس المصدر س ١٥٩ ، وتذكر

المصادر اليهودية يوسف بن قنجاس وخته تيرا من بين أكبر رجال اليهود بغداد (انظر :

Graetz, Gesch, der juden, V, 4 Aufl. s. 277 . (٥) مسكويه ج ٥ س ٤٠٨

(٦) المنتظم لابن الجوزي س ١٥٠ . (٧) انظر مادة بلنا في تاج العروس

البلطة المفلس وأبطل الرجل ذهب ماله .

(٨) ولا يذكر هنا إلا منذ القرن السادس الهجري ، (انظر : Houtsma,

Seldschuken, I, 48

علم يكن لهم شأن يذكر في أى مكان ؛ بل ترى من هذا الشعب طائفة تتبوأ
مناصب حرية عليا في الدولة البيزنطية^(١) وكان منهم جند وقواد للفاطميين^(٢)
منهم أبو النجم أمير الجيوش الذى حكم بلاد الفاطميين في القرن الخامس الهجرى^(٣) ،
ولم تتغير هذه الحال إلا منذ العصر التركى .

وكانت التجارة مركزها الأسواق ، شأنها شأن الصناعة ، وكانت كل طائفة
من التجار يجلسون معاً في قسم واحد ، وكانوا يتكثرون إلى ما بعد الظهر ثم يأكلون
في أحد المطابخ أو يستحضرون شيئاً إلى دكا كينهم ، ولا يذهبون إلى بيوتهم
إلا في المساء^(٤) . وكان للهرايين في العراق موضع فوق الدكا كين فيها الحصر
والواند والمرى والحدام والطشوت والأباريق والأشنان ، فإذا انحدر الرجل دفع
دانقاً^(٥) . وقد وصف الهمداني في إحدى مقاماته أكلة أكلها هو وأبو يزيد في
أحد المطابخ^(٦) . وكانت الأكلة بمشرين (ربما كانت عشرين دانقاً أو عشرين
درهماً) ، وكان الطباخون في ذلك العصر أيضاً يعولون على مظهر طبيخهم
وتأثيره ، ويحكى عن مالك بن دينار المتصوف المعروف أنه قال : أخوة هذا الزمان
مثل سرقة الطباخ في السوق طيبة الرائحة لا علم لها^(٧) .

وكانت الدكا كين في مصر وآسيا الغربية تمتد على طول الشوارع من

(١) Geizer, Kulturgeschichte, s, 80

(٢) المخطط للدمري ج ١ ص ٩٤ . (٣) نفس المصدر ص ٣٨١ .

(٤) كان المهيد ينتهى عمله يعداد عند الظهر (الإرشاد ج ١ ص ٣٩٩) ، وكانت
هرمز مجمع تجارة كرمات وعرصة البحر ، وهى وبندر عباس في أياصا نتاجها لقطع أنواع الجود ،
ولذلك لم يكن بها مساكن كثيرة ، وإنما كانت مساكن التجار متفرقة في قرى تمتد نحو أربعين
فرسحين (الأدب لخيرى ص ١٦٦) (٥) المقدسى ص ١٢٩ .

(٦) مقامات الهمداني ص ٥٧ وما بعدها من طبعة بيروت .

(٧) الصدوق والصديق للتوحيدى طبعة القسطنطينية ١٣٠١ ص ٤٣ .

الجانبيين ، على كل جانب صف منها ، ولذلك لما أنشئت بغداد لم يجعل لسوقها مكان مخصص له ؛ ولهذا أيضاً تذكر «سويقة عبد الوهاب» التي كانت ببغداد كما يذكر الشيء الغريب الذي يستلقت النظر^(١) ، أما أسواق المدن فقد كانت — في مبدأ أمرها وعندما تسمت بهذا الاسم — أسواقاً أسبوعية تقام في أيام معينة من الأسبوع ، فمثلاً كان السوق بشرق بغداد يوم الثلاثاء ، وكان سوق القيروان يعقد في يوم الأحد والخميس^(٢) ، وكان سوق العسكر (خوزستان) يوم الجمعة ، وكان بين العسكر هذه وبين خان طوق ست مدن تسمى كل منها بيوم من أيام الأسبوع المتتالية وهو الذي يعقد فيه سوقها^(٣) ، وربما كان قوام الكثير من مثل هذه المدن عبارة عن دكاكين ثابتة لا تمتلي وتُعمّر إلا في يوم السوق ، مثل سوق الأرباع في الجزائر الذي كان أول من وصفه الأمير بوكليز^(٤) ، أو مثل سوق بوغان الكبير باليمن الذي يمكن أن يمثله الإنسان لنفسه بأن يتصور صفين أو ثلاثة من الدكاكين التي تشبه الأكواخ ، يجتمع فيها العرب يوم السوق فتراهم يتساومون^(٥) وهم مستقرون .

أما في المشرق فقد استلزمت العادة جمع الدكاكين صفوفاً في مكان واحد ، كالدار التي بناها عضد الدولة بن بويه بمدينة كازرون ، وكانت مركز نسج الكتان ، وكان دخلها في كل يوم عشرة آلاف درهم^(٦) ، وقد بنى عضد الدولة نفسه أسواقاً عند مدينة جامع رام هرمز ، وكانت غاية في الحسن ، نظيفة قد بلطت وظلّت وزوّمت وربّقت وجُعل عليها دروب تغلق في كل ليلة^(٧) . أما في غرب

(١) تاريخ بغداد طبعة سالون من ٢٨ . (٢) المقدسي من ٢٢٥ — ٢٢٦ .

(٣) نفس المصدر من ٤٠٥ — ٤٠٦ ، وكان على وادي درعة بمراكش سوق في

كل يوم من أيام الجمعة لكثرة الناس عليه (المغرب للبكري ١٠٢) .

(٤) Pückler Semilasso in Africa, II, 107

(٥) Glaser, Petermanns Mitteilungen, 1886, s. 41

(٦) المقدسي : ٤٣٤ . (٧) نفس المصدر : من ٤١٣ — ٤٢٥ .

المملكة الإسلامية فلم يكن هناك فنادق إلا للتجار الغرباء ، وكانت أشبه بالأسواق الكبيرة ، وكانوا يضعون به ائمتهم في أسفلها وينامون في أعلاها ، ويطلقون غيرهم بأقوال رومية ، وكان يطلق على هذه الأسواق أو المخازن اسم الفنادق (من الكلمة اليونانية pandokeion وكانت توجد خانات أو مخازن كبرى ، كدار البطيخ بالبصرة حيث كانت ترد جميع أصناف القاكهة^(١) .

وكان رأس المال والترف مرتبطين في بلاد الإسلام ارتباطاً وثيقاً شأنهما في جميع البلاد ، وكان كبار التجار وأصحاب الصناعات هم المشتغلون بتجارة الترف والنعم ، وينصح المقدسي بنصيحة يعرف فيها الإنسان خفة ماء بلد أو ثقله فيقول : « إذا أردت أن تعرف خفة ماء بلد فإذهب إلى البزازين والمطارين فتصفح وجوههم ؛ فإن رأيت فيها الماء فاعلم أن خفته على قدر ما ترى من نصارتهم ، وإن رأيتها كوجوه الموتى ورأيتهم مطامئ الروس فاجعل الخروج منها^(٢) . وإذن فالمقدسي يعتبر أن أقرب التجار إلى الترف والنعم في القرن الرابع هم البزازون والمطارون ، وكانوا بمدينة جامع رام هرمز يسكنون سوقاً جميلة غاية في الحسن بناها عضد الدولة^(٣) ، ومن أمثال القرن الثالث الهجري أن أحسن التجارة تجارة البرّ .

وأحسن صنعة صنعة المرجان^(٤) ، وكان ابن مجاهد المتوفى عام ٣٢٤ هـ — ٩٣٥ م يقول : « من قرأ لأبي عمرو ، وتمذهب للشافعي ، وأبحر في البرّ ، وروى شعر ابن المعتز ، فقد كل ظرفه^(٥) ، وكذلك بين أبو نصر القارابي (المتوفى عام ٣٣٩ هـ —

(١) نفس المصدر ص ٤٢٥ ، وكانت هذه المباني تسمى خانات ، وفيها وراء التهر كان الواحد يسمى نيا (مقدسي ٣١) ، والدكان الواحد يسمى مخزن [الكلمة الأوروپية magasin] والمخزن الكبير يسمى خانبار وجمعها خانبارات ، (المنتظم ص ١٨٠ ب ، ١٨٢) .
(٢) المقدسي ص ١٠١ . (٣) نفس المصدر ص ٤١٣ .
(٤) ونسب هذا القول إلى النبي عليه السلام كما لب غيره ، (مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٩٠) . (٥) طبقات السبكي ج ٢ ص ١٠٣ .

٩٥٠ م) الصناعات من أشرفها إلى أخسها : تجارة البز ، وصناعة السبيج (وكانت حتى ذلك العصر معتبرة من الصناعات الحسيسة ، وصناعة العطارين ، ثم صناعة الكناسين^(١) ، وكان أغنى تجار مصر وأجلهم حوالي عام ٨٣٠٠ - ٩١٢ م عفان بن سليمان البزاز ، فلما مات أخذ الأخشيدي من ماله نحو مائة ألف دينار^(٢) . وكانت أسواق العطارين والصيدالة وأصحاب الدهون والخزازين والجوهريين بعضها إلى جانب بعض ببغداد^(٣) .

وكانت طريقة التأجير شائعة شيوعاً كبيراً ، فكان الناس لا يستأجرون في المدن الساكن فقط ؛ بل كانوا يستأجرون الأثاث أيضاً ، ويحكي أنه كان بمصر امرأة تملك خسة آلاف قدر من النحاس ، وكانت تؤجرها كل قدر بدرهم في الشهر^(٤) ، وكانت الماشطة تحضر إلى حفلات الزفاف ومعها أصناف الزينة^(٥) ، وكانت البسط وأنواع الفرش تستأجر في مثل هذه المناسبات^(٦) .

وكان البيع والشراء يتان « بالمقايضة »^(٧) وذلك بحسب الشرع ، على أن من الفقهاء المحدثين من يرى أن البيع لا يكون صحيحاً إلا إذا كان مصحوباً بقول صريح علني من الجانبين^(٨) ، وهذا ما رأيت بنفسي في صحراء الشام : ففي أثناء المساومة بين الطرفين يضع أحدهما يمينه في يمين الآخر فإذا قال البائع : بعت ، وقال الشاري : اشتريت ؛ ترك كل يد صاحبه وتم البيع والشراء ، ولم ينس ابن المعتز

(١) المدينة الفاضلة للفارابي طبعة ديتريشي ص ٩٠ .

(٢) المغرب لابن سعيد ص ١٧ . (٣) الأوراق للصولي ص ٩١ من مخطوط

باريس . (٤) رحلة ناصر خسرو ص ٧٥ من النص الفارابي .

(٥) Quatremère, Hist. des Uamlooua p 247 .

(٦) الأغانج ج ٥ ص ١١٩ . (٧) الجامع الصغير على هامش كتاب المراج

ص ٧٨ ، ٧٩ .

(٨) S. chzu, Muhammedanisches Qechl. s. 278 (٨)

الشاعر المتوفى عام ٢٩٦ هـ - ٩٠٩ م في كلامه عن المصادر ين أن يذكر كيف كانوا يعذبون حتى يبيعوا ضياعهم وأنهم كان يحلقون بيمين البيعة^(١).

على أنه في مملكة شاسعة كالمملكة الإسلامية التي كانت تضم كل درجات الحضارة لابد أن كان بها جميع أنواع التجارة بعضها إلى جانب البعض في وقت واحد ، ولكن الجغرافيين في ذلك العصر خاصة لم يهتموا بهذا للأسف ، وكان الفقهاء من جهة أخرى يعالجون مسائلهم النظرية العقيمة ، حتى لا نجد بين أيدينا إلا قليلا من المعلومات المؤكدة ، فثلا كان وراء سجلات من أرض المغرب وبأقصى خراسان مما يلي الترك قوم يتبايعون من غير مشاهدة ولا مخاطبة ، فيتركون عند كل متاع ثمنه من أعمدة الذهب ، فإذا جاء صاحب المتاع اختار الذهب وترك المتاع ، وإن شاء أخذ متاعه وترك الذهب^(٢) . وقد استلفت نظر « ربي بتاحيا » في العراق أن المسلمين أهل لأن يوثق بهم كل الثقة ، فكان إذا جاء إلى هناك تاجر وضع أمتعته في بيت رجل من الناس ورجع ، فيحملون هذه الأمتعة إلى جميع الأسواق للبيع ، فإذا دفع فيها ثمنها المقرر كان بها ؛ وإلا حملوها إلى جميع السامرة ، فإن رأوا أنها أقل قيمة باعوها بهذا الثمن القليل ، وكل هذا مع غاية الأمانة والذمة^(٣) .

وقد حرمت الشريعة الإسلامية منذ البداية التعامل الربا أشد التحريم ، كما حرمت المضاربة في مواد الطعام ، وقد أنفق الفقهاء جزءا كبيرا من جهودهم لسد أضفر الأبواب التي قد يلجأ إليها الناس فرارا من هذا التحريم ، ولكن اليهود والنصارى تعدوا حدود الشرع ، ففي أول القرن الرابع الهجري اقترض الوزير

(١) ديوان ابن المتوج ١ ص ١٣٧ . (٢) مروج الذهب للسعودي ج ٤

ص ٩٢ - ٩٣ ، J. Marquart, Beninsammlung, s. C L X X X I. F ،

(٣) Petachjâ aus Regensburg, J A. 1831, p. 373

من يوسف بن فنجاس وهارون بن عمران الجهذين اليهوديين عشرة آلاف دينار
بربح ثلاثين ديناراً في كل مائة^(١). وقد أُلّف حوالي عام ٨٠٠ م كتاب تشريع
للنصارى أُجيز فيه أن يتعاملوا فيما بينهم بربح يبلغ العشرين في المائة^(٢). وكان
من صور المراقبة الخاصة أن يقدم الناس للمصدرين وهم يعانون التعذيب وضروب
الصف ما لاً وهم في هذا الموقف المخرج ، وكانوا يتلون في بعض الأحيان من
وراء ذلك عشرة عن الواحد^(٣). وعلى هذا فقد كانت الأمة الإسلامية في القرن
الرابع الهجري قد بعدت كثيراً عن شريعة الإسلام ، بل يُذكر لنا أنه كان في
عصر المأمون تاجران متواخيان في شراء غلات العراق ، فأشرفا على ربح
عشرة آلاف ألف درهم ، ثم اتضع السعر فخراسنة آلاف ألف درهم^(٤) ، وفيما
عدا هذا كانت الظروف الزراعية الخاصة تستلزم بعض صفقات المضاربة على
الحصاد والدرس وجنى الثمر ؛ وكان الفقهاء يترخصون في ذلك متجاهلين ، بشرط
أن يكون ذلك على ضمان المشتري^(٥). ويحكى لنا «فانسلب» أن الناس كانوا بمصر
حوالي عام ١٦٦٤ م يخالفون القوانين التي تحرم الربا مخالفة ظاهرة كما هو الحال
عندنا ، فكان المقرض يضطر إلى أخذ بضائع رديئة النوع بالسعر الباهظ .

(١) انظر : V. Kremer, Einnahmebudget, s. 343 .

(٢) Sachau, Syrische Rechtsbücher, II s. 157 .

(٣) ديوان ابن المتراج ١ ص ١٣٧ .

(٤) الإرشاد لياقوش ج ٥ ص ٤٥٨ .

(٥) الجامع الصغير على هامش كتاب الحراج لأبي يوسف ص ٧٨ .

(٦) Wanslep, Reschreibung Aegyptens, s. 63 .